



## تحليل القوى العاملة العراقية 2003 – 2008

كانون الثاني/يناير 2009

### مقدمة

إن هذه الوثيقة هي أول تحليل حول بيانات قوة العمل العراقية الحديثة<sup>1</sup> التي تكون صورة واضحة عن القوى العاملة في العراق وتوضح مساراتها منذ عام 2003. تُلقَى نتائجها الضوء على هشاشة سوق العمل العراقي والتأثير للبطالة والعمالة الناقصة على استقرار البلاد الاقتصادي. إن استنزاف الميزانية السنوية للعام 2009 نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الوقت الراهن سوف تترتب عليه آثار سلبية على سوق العمل العراقي. وتوضح هذه الوثيقة عواقب تلك التوجهات على العائلات الضعيفة وتخرج بإستراتيجيات للتصدي لهذه المسائل. ينصح التقرير بإصلاح القطاع العام وتطوير القطاع الخاص بالإضافة الى خلق فرص العمل والذي سيساهم في عملية اعادة الأعمار والتنميه في العراق. قامت الحكومة العراقية بتنفيذ عدد من البرامج التي هدفت مواجه هذه المشاكل بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي.

### الاستنتاجات الرئيسية

- ◀ يعجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل كافية لحوالي 28% من القوى العاملة؛ حيث تبلغ نسبة البطالة في العراق 18%<sup>2</sup>، وحوالي 10% آخرين يعملون بدوام جزئي<sup>3</sup> ويرغبون بزيادة ساعات عملهم<sup>4</sup>.
- ◀ تتركز البطالة بين الشباب وترتفع معدلاتها بين صفوفهم؛ فحوالي 28% من القوى العاملة من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 هم من العاطلين عن العمل من مجموع النسبة المحلية البالغة 18%<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>. قام الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بجمع هذه البيانات. لمزيد من المعلومات حول نهج هذا التحليل، أنظر إلى الجدول (1).

<sup>2</sup>. بحسب مسوحات القوى العاملة التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات عام 2008، تم تعريف البطالة بأنها العمل لأقل من ساعة واحدة في الأسبوع السابق مع توفر القدرة على العمل. وتم التعبير عنها بنسبة مئوية من القوى العاملة (أنظر الملاحظة رقم 2).

<sup>3</sup>. بحسب الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تُعرّف القوى العاملة بأنها الأشخاص العاملين أو غير العاملين الذين يسعون جدياً للحصول على فرص عمل، ولا يشمل هذا التعريف الطلبة وربات البيوت والمتقاعدين وذوي الاحتياجات الخاصة.

<sup>4</sup>. تشكل 29% من القوى العاملة من العاملين بدوام جزئي.

- ◀ تبلغ نسبة النساء في سوق العمل حوالي 17٪ فقط؛ حيث تُشكل النساء اللواتي لم يحصلن على شهادات جامعية الغالبية العظمى من النساء غير العاملات.
- ◀ يُعد إيجاد فرص عمل في القطاع الخاص محدوداً بسبب هيمنة القطاع العام وغياب المناخ التنظيمي المواتي والاعتماد الكبير على عائدات النفط والأوضاع الأمنية. لقد تضاعفت أعداد المواطنين العراقيين العاملين في القطاع العام منذ عام 2005 حيث يوفر هذا القطاع نسبة 43٪ من فرص العمل الكلية المتاحة حالياً في البلاد ونسبة 60٪ تقريباً من جلّ فرص العمل بدوام كامل.
- ◀ إن الانخفاض الحاد الراهن في أسعار النفط وغياب موارد أخرى للميزانية تجعل من هذا المستوى من العمل في القطاع العام يفتقر للاستدامة؛ حيث أن الرواتب العالية في القطاع العام تشكل عبئاً على الموازنة العامة وتستنزف زهاء ثلث نفقات الحكومة المزمعة خلال العام 2009.<sup>5</sup>
- ◀ إن الأسر التي لا يعمل فيها أي فرد كموظف خدمة مدنية لكسب الرزق هي الأكثر عرضة للفقر؛ إلا أنه ليس بوسع العراق زيادة فرص العمل في القطاع العام لأكثر مما هي عليه.
- ◀ لن يتسنى لمعظم المنضمين الجدد إلى سوق العمل البالغ عددهم 450 000 عامل الحصول على فرص عمل آمنة في عام 2009 دون بذل جهود صارمة لتعزيز القطاع الخاص؛ فمن شأن ذلك أن يكون بمثابة تحدٍ يواجه الانتعاش الاقتصادي-الاجتماعي والاستقرار في العديد من المحافظات العراقية.

<sup>5</sup>. إن كل من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهيئة إحصاء إقليم كردستان والمسوحات الاجتماعية الاقتصادية على العائلات العراقية التي قام بها البنك الدولي عام 2007 ومعهد أبحاث التغذية ومسوحات الأمن الغذائي والفئات الهشة التي قام بها برنامج الغذاء العالمي عام 2007 أفادت بأن معدل البطالة يبلغ 12٪. وقد يُعزى هذا الفرق إلى عمال الزراعة الموسمين الذين يعملون في فترات الحصاد خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. فكافة هذه الأرقام تتبع نفس التعريف للبطالة. ولعل نسب البطالة التي حددها برنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي قد تكون أعلى إذا تم تعريف البطالة بالعمل لأقل من 15 ساعة وهو العدد الذي أُستخدم في مسوحات القوى العاملة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات عام 2003 (منظمة العمل الدولية، وظائف للعراق: إستراتيجية التوظيف والعمل اللائق، 2007 - ص 20). وشملت مسوحات القوى العاملة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات عام 2008 النصف الأول فقط من العام. وتُشير البيانات الأولية من التقرير السنوي الكامل إلى أن معدل البطالة يبلغ 15٪ تقريباً.

<sup>6</sup>. الميزانية الفيدرالية الرسمية لوزارة المالية التابعة للحكومة العراقية.

وحدة تحليل المعلومات هي وحدة يستضيفها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتدعمها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.  
الوكالات والمنظمات غير الحكومية المشاركة

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الهجرة العالمية وفيلق الرحمة الدولي والهيئة الطبية الدولية ومشروع جاهزية قدرات نوع الجنس وبرامج إدارة المعلومات والإجراءات المتعلقة بالألغام

## تحليل: سوق العمل العراقي عام 2008

### (1) البطالة والعاملون بدوام جزئي:

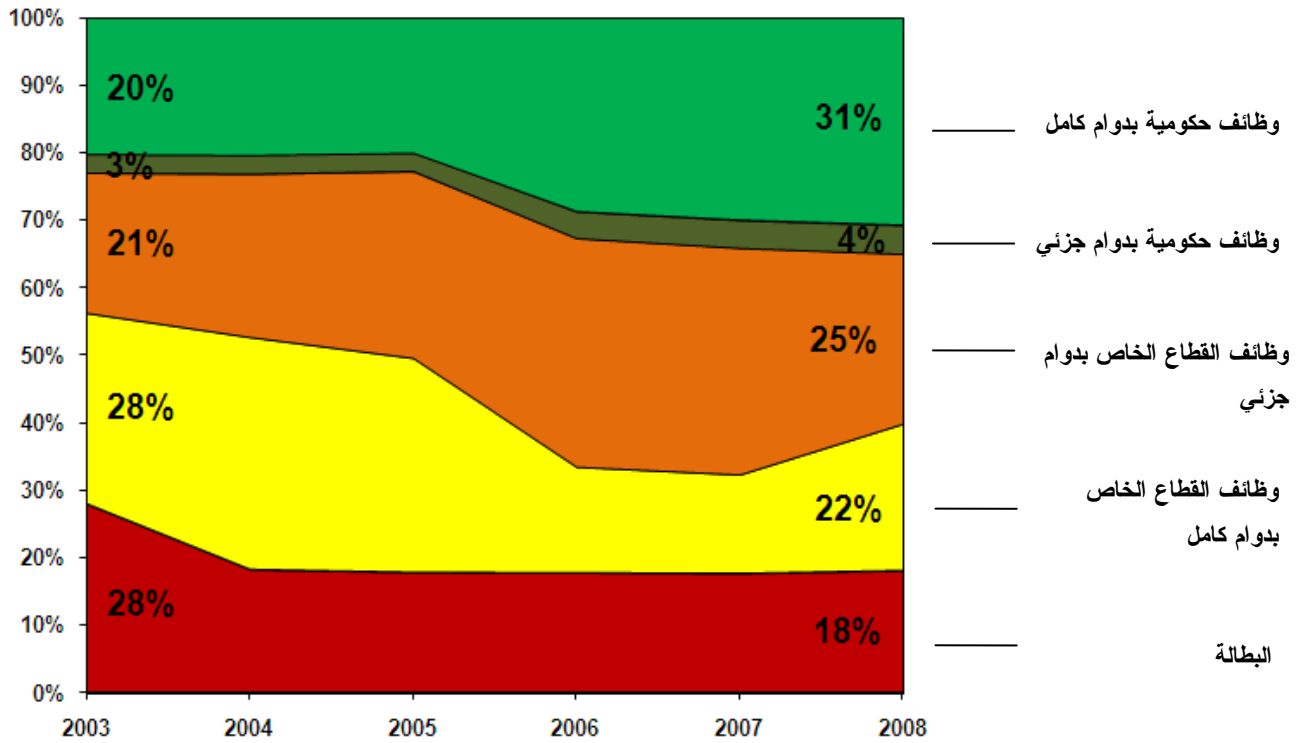
تبلغ نسبة البطالة في العراق 18%، وحوالي 10% آخرين يعملون بدوام جزئي ويرغبون بزيادة ساعات عملهم. ولهذا فإن 28% من القوى العاملة لا تزال تستخدم بصورة أقل من طاقتها.<sup>7</sup>

لقد تغير معدل البطالة في العراق، على نحو ضئيل، منذ عام 2004 (أنظر الجدول 1)<sup>8</sup>، بيد أن التفحص الدقيق يكشف عن أوضاع أكثر تعقيداً.

<sup>7</sup>. يتم تعريف الاستخدام بأقل من الطاقة في هذا الموضع بكون الشخص عاطلاً عن العمل أو العمل بدوام جزئي والرغبة بالعمل لساعات أطول أو كون الشخص مؤهلاً أكثر مما يجب للوظيفة التي يتبوؤها.

<sup>8</sup>. إن تحليل توزيع الوظائف على القطاعين العام والخاص دوام جزئي أو دوام كلي مبني على أساس بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهيئة إحصاء إقليم كردستان ومعهد الأبحاث الغذائية ومسوحات الأمن الغذائي والفئات الهشة التي قام بها برنامج الغذاء العالمي عام 2007، والتي تُظهر أن نسبة العاملين بدوام كامل تبلغ 80% في القطاع العام.

### (الجدول 1): القوى العاملة (2003 – 2008)



تتركز البطالة وترتفع معدلاتها في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة (يُشكل الرجال المندرجين في هذه الشريحة العمرية نسبة 57% من جل العاطلين عن العمل - أنظر الجدول 2)، بينما تقل نسبة البطالة بين الرجال المندرجين في الشرائح العمرية الأكبر. توظف الحكومة، في المقام الأول، المندرجين في الشرائح العمرية الأكبر الأمر الذي من شأنه خفض نسبة البطالة بين الفئات العمرية الأكبر. بين عامي 2006 و 2008، كان ثمة زيادة في مشاركة الفئات العمرية التي تتراوح بين 45 و 64 في سوق العمل (أنظر الجدول 2). ومن شأن ذلك خفض فرص العمل أمام حوالي 450 000 من المنضمين الجدد إلى سوق العمل سنوياً وغالبيتهم من الشباب.

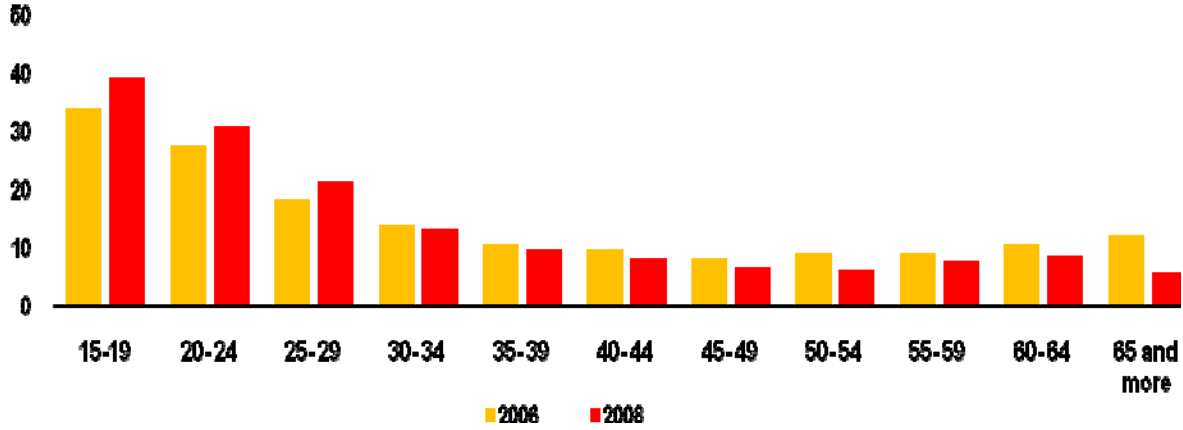
يُشكل العاملون بدوام جزئي<sup>9</sup> في الوقت الراهن الثلث تقريباً حيث تبلغ نسبتهم 29% من قوة العمل<sup>10</sup> (أنظر الجدول 1)، غالبيتهم يعملون في القطاع الخاص العراقي حيث تتصف الوظائف بكونها غير رسمية وغير

<sup>9</sup>. عرّف الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الدوام الجزئي بأنه العمل بمعدل ساعة إلى 34 ساعة أسبوعياً.

<sup>10</sup>. إن هذا الرقم هو محصلة نسب للقوة العاملة تتكون من عمال بدوام جزئي في القطاعين العام والخاص، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

مضمونة وذات دخل متدني مقارنة بوظائف القطاع العام. وتلت هذه الشريحة العاملة بدوام جزئي (10% من قوة العمل) ترغب بزيادة ساعات عملها.

### تجنون (2): معدلات البطالة بحسب الفئة العمرية

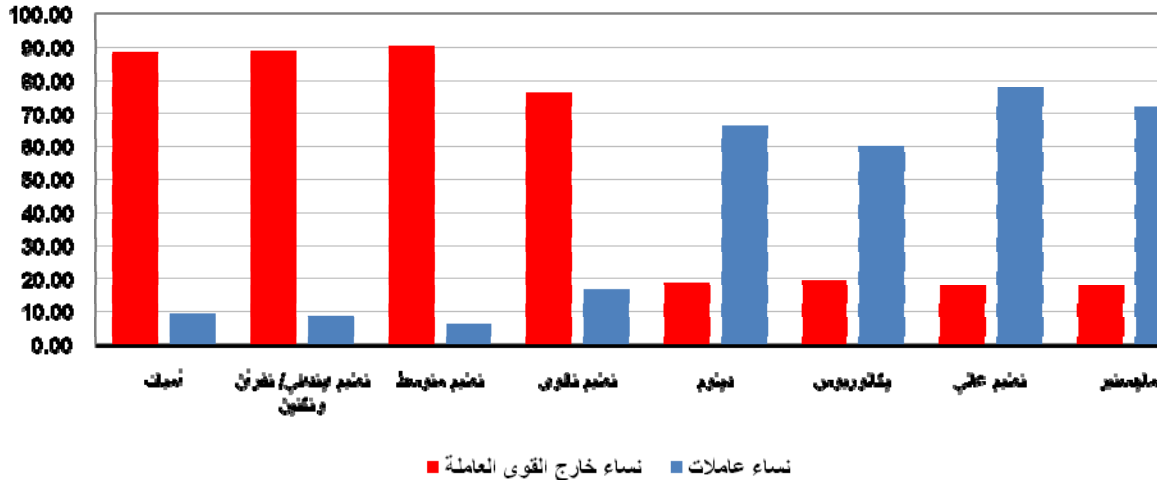


## (2) النساء خارج قوة العمل

تبلغ نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة حوالي 17% فقط<sup>11</sup> - وهي نسبة متدنية مقارنة مع نفس الشريحة في معظم الدول المجاورة للعراق. ومن بينهن 23% من العاطلات عن العمل.<sup>12</sup>

تُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات أن النساء غير الحاصلات على شهادات جامعية يُشكلن النسبة الأكبر المعرضة للبطالة أو غير راغبات بالعمل (أنظر الجدول 3). وحوالي 30% فقط من النساء<sup>13</sup> في سن العمل الحاصلات على شهادة الثانوية يُشاركن في قوة العمل، تنخفض هذه النسبة لتبلغ 10% لدى الحاصلات على تعليم ابتدائي. على النقيض من ذلك، فإن حوالي 80% من النساء الحاصلات على تعليم جامعي يعملن أو يسعين للحصول على عمل، وغالبيتهم يعملن.<sup>14</sup>

**الجدول (3): النساء خارج القوى العاملة مقارنة بالنساء العاملات بحسب المستوى التعليمي (2008)**  
(نسبة النساء بالصفات العمرية التي تتراوح أعمارهن بين 15 - 64 نكث مستوى)



<sup>11</sup>. مسوحات القوى العاملة التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات عام 2007.

<sup>12</sup>. تبلغ نسبة مشاركة النساء في سوق العمل لدى الدول التي تربطها حدود بالعراق كما يلي: الأردن 42%، الكويت 29%، العربية السعودية 52%، سوريا 18%، تركيا 28%. هذه الأرقام وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية لمشاركة النساء اللواتي يبلغن 15 عاماً أو أكثر في سوق العمل عام 2008. وتبلغ تقديرات منظمة العمل الدولية بالنسبة للعراق 21%.  
(3a4270%http://data.un.org/Data.aspx?d=ILO&f=srlD)

<sup>13</sup>. يُحدد سن العمل بين 15 و 64 عاماً.

<sup>14</sup>. وتُظهر مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهيئة إحصاء إقليم كردستان والمسوحات الاجتماعية الاقتصادية على العائلات العراقية التي قام بها البنك الدولي عام 2007 ومعهد الأبحاث الغذائية ومسوحات الأمن الغذائي والفئات الهشة التي قام بها برنامج الغذاء العالمي عام 2007 توجهاً مماثلاً.

### (3) هيمنة القطاع العام على نمو القطاع الخاص

ارتفعت نسبة التوظيف في القطاع العام خلال الخمس سنوات الماضية؛ فقد تضاعفت أعداد العاملين في القطاع الحكومي والشركات المملوكة للدولة منذ عام 2005 وتُشكل حالياً نسبة 43% من جل العاملين<sup>15</sup>، بينما انخفضت نسبة الوظائف بدوام كامل في القطاع الخاص من 25% عام 2003 لتبلغ 17% عام 2008. ويُعزى ذلك لاستعانة الحكومة بمصادر خارجية في القطاع الخاص.

#### تُعزى هيمنة القطاع العام العراقي على القطاع الخاص لثلاثة عوامل رئيسية هي:

أ. **المساعدات المالية والرواتب التي تقدمها الدولة:** تمتاز الوظائف في القطاع العام بارتفاع الدخل والأمن نسبياً مقارنة بالقطاع الخاص الذي يمتاز بكونه أقل دخلاً وأقل أمناً. ويعني ذلك أن القطاع العام يجذب العاملين ذوي المهارات والتحصيل العلمي في الوقت الذي تواجه به المشاريع التجارية الصغيرة معضلات في توظيف العاملين المؤهلين.<sup>16</sup>

إن أصحاب المشاريع المحتملة مقيدون بسبب الحضور المميز للشركات المملوكة للحكومة، إضافة إلى أن رواتب القطاع العام والدخل المتأتي من صادرات النفط أفضى إلى ارتفاع التضخم الأمر الذي من شأنه الإفضاء، على نحو غير مباشر، إلى مشاكل للمستثمرين المحتملين: فيعني ارتفاع التضخم بقاء معدلات الفائدة في مستويات عالية مماثلة الأمر الذي يجعل من الاقتراض لغايات الاستثمار أمراً أكثر كلفة.<sup>17</sup>

ب. **انعدام التباين الاقتصادي ومناخ الاستثمار غير المواتي:** إن انعدام التنوع الاقتصادي وعدم الانتقال من صناعة النفط ذات العمالة المنخفضة إلى صناعات ذات كثافة عمالية أعلى حدّت من قدرات

<sup>15</sup>. بحسب الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهيئة إحصاء إقليم كردستان والمسوحات الاجتماعية الاقتصادية على العائلات العراقية التي قام بها البنك الدولي عام 2007 فإن الوظائف العامة توفر 32% من جلّ الوظائف بالعراق (ويستثنى هذا الرقم الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للحكومة والتي تُشكّل بحسب أرقام الميزانية حوالي 20% من مجمل الوظائف العامة).

<sup>16</sup>. أجرى معهد سومر للبحوث والدراسات الإستراتيجية مسوحات على 300 مدير وصاحب أعمال تجارية صغيرة وجزئية في الأهواز و300 في الحلة و350 في السليمانية خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو (الأهواز والحلة)، وشهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر (السليمانية) 2008 نيابة عن منظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مسوحات على المشاريع التجارية الصغيرة والصغرى). نسبة 72% من أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة والصغرى في الأهواز و93% بالحلة و81% بالسليمانية أفادوا بأنهم واجهوا مشاكل في توظيف أشخاص مؤهلين.

<sup>17</sup>. سياسة البنك المركزي العراقي لرفع قيمة الدينار العراقي وبالتالي احتواء التضخم وجذب المستثمرين المباشرين الأجانب من خلال جعل الاستثمار أكثر تكلفة.

القطاعين العام والخاص في خلق فرص عمل. كما توفر الهيكلية القانونية العراقية مناخاً متوازناً للمنافسة. ويُعاني رجال الأعمال من عدم توفر المعلومات الكافية عن التمويل الرسمي وصعوبة الحصول على هذه المعلومات. أفاد أقل من 2٪ من مدراء وأصحاب المشاريع التجارية الصغيرة والصغرى بحسب مسوحات معهد سومر للبحوث والدراسات الإستراتيجية أنهم حصلوا على قروض مالية من بنوك عامة أو خاصة أو من مؤسسات حكومية أخرى<sup>18</sup>. بالإضافة إلى أن عدداً قليلاً من المشاريع التجارية استعان بموظفين جدد خلال العام الماضي<sup>19</sup> الأمر الذي يلقي الضوء على قدرات القطاع الخاص المحدودة لتوليد فرص عمل كافية للموظفين الحاليين والباحثين عن العمل.

ج. الأمن: يعد قلق المستثمرين إزاء استقرار العراق أحد العوامل الرئيسية المثبطة للاستثمار في الصناعات التي توجد فرصاً للعمل. وبالرغم من أن الرؤية للوضع الأمني لا تزال غير مستقرة فإن توجهات العام المنصرم تظهر بعض التحسن<sup>20</sup>.

#### (4) تأثير هبوط أسعار النفط

أثر انخفاض أسعار النفط، إلى جانب غياب مصادر الميزانية الأخرى، بشكل جذري على عائدات العراق. ففي ظل مناخ تسوده القيود المالية الناجمة عن هبوط الأسعار، تعمل الرواتب والمبالغ التقاعدية في القطاع العام (والتي تشكل 35٪ من النفقات المقررة لعام 2009) على إرهاب ميزانية الحكومة. فإذا انخفض سعر النفط إلى ما دون 52 دولاراً أمريكياً للبرميل (في وقت كتابة هذا التقرير، بلغ سعر برميل النفط 40 دولاراً)<sup>21</sup>، سوف يتعين تحويل الإنفاق من مجال الاستثمار إلى تمويل المرتبات العامة<sup>22</sup>. إلا أن انخفاض الإنفاق على الاستثمارات في المدى البعيد يعني عدداً أقل من الوظائف الجديدة.

#### (5) التأثير على المستوى المعيشي

تؤثر توجهات سوق العمل تلك في قدرة الأسر العراقية على مواجهة الموقف. وتظهر بيانات المسوحات الخاصة بالأمن الغذائي والفئات الهشة لعام 2007 أن 6٪ من الأسر لا تملك أي دخل من العمل. بالإضافة إلى ذلك، إذا لم يكن أحد أعضاء الأسرة موظفاً مدنياً<sup>23</sup>، من المرجح أن تكون تلك الأسرة معرضة للفقر.

<sup>18</sup> اعتبرت إمكانية الوصول إلى التمويل كمشكلة من قبل أكثر من 50٪ من الذين شملهم المسح في الأهوار وحوالي ثلث مقدمي الردود في الحلة وما يقارب 18٪ من الذين شملهم المسح في السليمانية.

<sup>19</sup> النسب المئوية للأعمال التجارية التي شملها المسح والتي استثمرت في عاملين جدد خلال العام المنصرم: الأهوار، أقل من 3٪؛ الحلة، أقل من 15٪؛ السليمانية، 3٪.

<sup>20</sup> بالاستناد إلى قسم الأمن في العراق التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق انخفض العدد الإجمالي للحوادث الأمنية في العراق بنسبة 58٪ بين شهري تشرين الأول/أكتوبر 2007 وأيلول/سبتمبر 2008.

<sup>21</sup> استناداً إلى أسعار سلة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، 2 شباط/فبراير 2009

<sup>22</sup> استناداً إلى توقعات الحكومة للميزانية

<sup>23</sup> لا يعتبر العاملون في الشركات المملوكة للحكومة ضمن موظفي الحكومة.

ويزيد متوسط دخل الفرد في الأسر التي تضم موظفاً واحداً في الخدمة العامة (مع عدم وجود أشخاص عاملين آخرين) بنسبة 14 ٪ أكثر من تلك التي تضم موظفاً واحداً من غير موظفي الخدمة العامة<sup>24</sup>. ومع ذلك، تبدو الهوة أكثر اتساعاً في المناطق الريفية (22 ٪) منها في المناطق الحضرية (7 ٪)، مما يوحي بأن فرص العمل ذات الأجر المجزي والمتوفرة للأشخاص من غير موظفي الخدمة العامة أقل في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، يزيد متوسط دخل الفرد في الأسرة التي تضم موظفاً مدنياً واحداً بمعدل 25 ٪ عن نسبته في الأسر التي لا تضم موظفين في الخدمة العامة<sup>25</sup>. ومهما كان عدد الأشخاص العاملين في الأسرة الواحدة، من المرجح أن تكون الأسرة التي لا تضم بين أفرادها موظفاً مدنياً أسوأ حالاً وهناك 55 ٪ من الأسر لا تضم موظفاً في الخدمة العامة.

ويشير ارتفاع نسبة النساء العاطلات عن العمل أو اللواتي يتم تنيهن عن البحث عن عمل إلى أن المرأة معرضة بوجه خاص للفقير. ووفقاً لمسح أجرته جمعية الأمل العراقية، فإن 40 ٪ من الأسر التي تسلمت وجبات طعام مجانية خلال شهر رمضان<sup>26</sup> في أيلول/سبتمبر 2008 كانت تعيلها النساء، 66 ٪ من هؤلاء النسوة من الأرمال. ويشير ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها النساء.

إن ارتفاع نسبة البطالة بين الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 29 عاماً يجعلهم وأولئك المسؤولين عن إعالتهم أكثر عرضة للفقير. ومن المحتمل أن يعاني الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً بشكل أكبر من أية زيادة في حجم البطالة في حال استمرار التوجهات الحالية.

## (6) الخلاصة

يعاني كلا القطاعين الخاص والعام في العراق من عدم القدرة على توفير فرص عمل للمنضمين الجدد إلى القوى العاملة سنوياً والذين يبلغ عددهم 450 000 شخص<sup>27</sup>. ويثقل القطاع العام كاهل القطاع الخاص إذ لم يعد قادراً على التوسع في حين شهد القطاع الخاص استثمارات وفرصاً غير كافية للتوسع.

ويُسهَم هيكل ميزانية العراق والقوانين المالية في الحدّ من إمكانية إيجاد فرص العمل. علاوة على ذلك، يمثل تنامي عدد السكان العاطلين عن العمل في العراق أحد التحديات الاجتماعية-الاقتصادية بالنسبة لبلد يمر بمرحلة انتقالية. ويمثل هذا الجمع من الشباب المحبط والعاطل عن العمل، نساءً ورجالاً، عاملاً حاسماً يؤثر في ازدهار مستقبل

<sup>24</sup> استناداً إلى متوسط الدخل الشهري للفرد والوارد في مسوحات الأمن الغذائي والفئات الهشة لعام 2007.

<sup>25</sup> بغض النظر عن العدد الكلي للأشخاص العاملين ضمن الأسرة الواحدة.

<sup>26</sup> يعدّ توفير وجبات طعام مجانية شكلاً من أشكال الإعانة، ولذا يمكن اعتباره حد مؤشرات الفقر. جمعية الأمل العراقية، نتائج الدراسة الاقتصادية الميدانية: لأجل تلبية احتياجات الفقراء في العراق والإطلاع على آرائهم، أيلول/سبتمبر 2008. [www.iraqi-alamal.org](http://www.iraqi-alamal.org)

<sup>27</sup> وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

العراق اجتماعياً واقتصادياً. وبصورة أكثر إلحاحاً، يمثل ذلك أحد العوامل الرئيسية في ترسيخ المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت في العراق باتجاه استعادة الأمن بشكل كامل.

وهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات على صعيد السياسة العامة وفي مجالات ثلاث: (1) إعادة صياغة القيود المفروضة على الميزانية والقوانين التي تعيق تنمية القطاع الخاص وإيجاد بيئة تنظيمية مواتية على نحو أكبر لتشجيع النشاط الاقتصادي الرسمي ، (2) دعم التنوع الاقتصادي لزيادة فرص العمل و(3) تطوير القطاع الخاص في العراق مع التركيز على إيجاد فرص عمل للشباب والنساء العاطلين عن العمل. ومن بين المبادرات الأخرى، تم الشروع ببرنامج تنمية القطاع الخاص من خلال شراكة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق والبنك الدولي.

يعتمد هذا التحليل بالدرجة الأولى على مجموعتين من البيانات: مسوحات القوى العاملة والتي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وهيئة إحصاء إقليم كردستان ومعهد أبحاث التغذية ومسوح الأمن الغذائي والفئات الهشة والتي قام بها برنامج الغذاء العالمي عام 2007. وتشمل البيانات الواردة في مسوحات الأمن الغذائي والفئات الهشة 115 قضاءً و 25 875 أسرة ريفية وحضرية في المحافظات العراقية الثماني عشرة. وقد استخدمت المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات حول القوى العاملة منذ عام 2003 مناهج عدة شملت مختلف المحافظات في العراق. وبغية فسح المجال لتحليل الاتجاهات، تم استخدام المنهج التالي: تمت إعادة احتساب الأعداد الحقيقية لجميع المؤشرات الرئيسية بدءاً من عام 2003 وحتى 2008 باستخدام نفس التعريف ونطاق التغطية من خلال استعادة القاسم المشترك الأدنى. وهذا يعني استبعاد المحافظات الثلاث في إقليم كردستان (دهوك وأربيل والسليمانية) إضافة إلى الأنبار من عينة النتائج. وتم عقب ذلك استخدام الأعداد الحقيقية لتقدير المعدلات الحقيقية على نطاق البلاد برمتها على فرض أن هذه المحافظات لم تؤثر تأثيراً كبيراً على إجمالي المعدلات الوطنية.

تمت مقارنة نتائجنا لعام 2008 مع النتائج الفعلية لمسح عام 2008 (الذي شمل للمرة الأولى منذ عام 2003 جميع أنحاء العراق)، وظهر مؤشر واحد فقط مختلف في أكثر من نقطة مئوية وهو مجموع العمالة في القطاع العام (بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة). فقد قُدرت معدلات إجمالي العمالة في القطاع العام بأقل من نسبتها الحقيقية (31.4% مقابل 34.9%) حيث يتركز موظفو القطاع العام في المحافظات الثلاث في إقليم كردستان بنسبة أعلى من المعدل (1.25 أضعاف المتوسط القومي في كل منها). ويعبر الرقم الذي يشير إلى نسبة موظفي الخدمة العامة في البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات عن عدد العاملين بدوام كامل. فيما تم احتساب الرقم الذي يشير إلى الموظفين بدوام جزئي والموجود في الجدول رقم 1 على أساس البيانات الواردة في مسوحات الأمن الغذائي والفئات الهشة، والتي جاء فيها أن 12% من موظفي الحكومة يعملون بدوام جزئي. ثم تم الافتراض أن نسبة العاملين بدوام جزئي إلى العاملين بدوام كامل في القطاع العام بقيت ثابتة منذ عام 2003 وحتى 2008. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل حول التعاريف، ومنهجية المسوحات، وأخذ العينات ونطاق التغطية من خلال الملاحق المرفقة بمسوحات القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والمتوفرة على الموقع الإلكتروني <http://cosit.gov.iraq>

وتأتي المجموعة الثالثة من البيانات من المقابلات التي أجراها معهد سومر للأبحاث والدراسات الإستراتيجية لصالح منظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد شملت المسوحات التي أجراها أصحاب ومديري المشاريع التجارية الصغيرة والصغرى في عام 2008، والتي تتألف من: 300 مقابلة في الأهوار شملت أفضية المدينة والميمونة والجبايش ومدينة البصرة؛ و 300 مقابلة في مدينة الحلة؛ و 350

مقابلة في ثلاثة أفضية في محافظة السليمانية (سيد صادق، وحبجة الجديدة ومدينة السليمانية). وقد تم إجراء المقابلات بين شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو في مناطق الحلة والأهوار، وبين شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في السليمانية. ولم يتم نشر نتائج المسوحات لحد الآن.

◀ تمت مضاهاة التحليل مع البيانات الواردة في المسوحات الاجتماعية-الاقتصادية للأسر لعام 2007 والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات و هيئة إحصاء إقليم كردستان والبنك الدولي. وقد تم جمع البيانات الواردة في هذا المسح من 18 144 أسرة (972 أسرة في محافظة بغداد و 324 أسرة في كل من المحافظات السبع عشرة الأخرى) ما بين 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 و 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007.